الجريمة المنظمة: اقتصادٌ خفيٌ يهدد الاقتصاد الرسمي

بقلم: د. حسن هاشم حمود/باحث في مركز الفيض العلمي لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية

00964- 7710122232
Alfaidcenter2011@gmail.com
العراق - بغداد - الكرادة

تمثل الجريمة ظاهرة قديمة رافقت الإنسان منذ البدايات الاولى لوجوده على الارض ومرت باطوار متعددة تطورت وتنوعت وسائلها واساليبها مع تطور الحياة وتنوعها، واتخذت صوراً واشكالاً عدة، ومنها الجريمة المنظمة التي تعد من اخطر أنواع الجرائم؛ لما يترتب عليها من آثار اجتماعية ونفسية واقتصادية، وما تنتجه من ازمات تهدد البنية الاجتماعية للمجتمع، فضلاً عن انها تتميز بكونها من الجرائم ذات الطابع الدولي التي لا تقف عند حدود دولة معينة، بل أنها عابرة للحدود لا تحدها حدود جغرافية محددة، وعدها البعض لاتساع حجمها وتعدد اطرافها نوع من أنواع الاقتصاد الخفي الخاضع لعولمة السوق التي تحددها قوى العرض والطلب كجرائم المخدرات والاتجار بالبشر وازدهار تجارة الرقيق الابيض وغيرها.

كما عملت عصابات الجريمة المنظمة على توسيع انشطتها غير المشروعة من خلال استغلالها للتغيرات السياسية والصراعات الدولية واتساع ساحة الحروب وازدياد الآزمات وعدم الاستقرار السياسي، فضلاً عن حالات العولمة والبحث عن الربح السريع مع ازدياد نشاط الثورة الرقمية، اسهمت هذه الظواهر في ارتفاع نسب الجريمة المنظمة باشكالها المختلفة، كما إن هذه الجريمة تختلف عن بقية الجرائم الأخرى؛ لأنها تعتمد على مجموعة من الاساليب والتكنيك العالي في ارتكابها.

مفهوم الجريمة المنظمة:

عرفها المؤتمر الخامس لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المنعقد في جنيف عام 1975 بأنها الجريمة التي تتضمن نشاطاً اجرامياً معقداً وعلى نطاق واسع، تنفذه مجموعة من الأشخاص على درجة من التنظيم ويهدف إلى تحقيق ثراء للمشتركين فيها على حساب المجتمع الواحد وأفراده وهي غالباً ما تتم عن طريق الإهمال التام للقانون، وتتضمن جرائم ضد الاشخاص وتكون مرتبطة معظم الأحيان بالفساد السياسي.

وكذلك عرفتها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية(اتفاقية باليرمو سنة 2000) بأنها" الجريمة التي ترتكبها جماعة محددة البنية أي جماعة غير مشكلة عشوائياً لغرض الارتكاب الفوري للجرم، ولا يلزم أن يكون لأعضائها ادواراً محددة رسمياً، أو أن تكون عضويتهم مستمرة أو أن تكون بنيتها متطورة، وهذه الجماعة مكونة من ثلاثة اشخاص فأكثر ومستمرة لمدة من الزمن وتقوم بالتخطيط والتدبير لارتكاب جريمة خطيرة أو جريمة من الجرائم المقررة وفقاً للاتفاقية من أجل الحصول بشكل مباشر على منفعة مالية مادية أخرى.

الاساليب المعتمدة في الجريمة المنظمة

1. التخطيط: ما يميز الجريمة المنظمة انها لا ترتكب بصورة عشوائية بل انها تعتمد منهجية في التخطيط لارتكابها من قبل مجموعة من المحترفين ممن امتهنوا الجريمة ويمتلكون الخبرة والمهارة في التخطيط للاحتيال على القانون والافادة من ثغراته بشكل يضمن لهم عدم اكتشافهم عند ارتكابهم الجريمة.
2. التنظيم: تمتاز الجريمة المنظمة بوجود هيكل تنظيمي خاص ينظم افرادها وينسقون ويعملون وفقاً للادوار المناطة بهم فبنيتها التنظيمية تعتمد مجموعة من المراكز والادوار الموزعة لتحقيق اهداف الجريمة المنظمة.

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

3. القدرة على التوظيف والابتزاز: تمتلك عصابات الجريمة المنظمة مجموعة من العلاقات الواسعة مع مستويات عليا في مجال السياسة وكذلك مع رجال المال والاعمال مما يساعدهم في ممارسة نشاطهم المشروع الذي يغطي على غير المشروع من انشطتهم من خلال الاستثمار في توظيف علاقاتهم وابتزازهم للآخرين.
4. تحقيق الربح السريع: تهدف الجريمة المنظمة إلى تحقيق الربح وجني الاموال فيسعى اعضاؤها إلى تحقيق الارباح الضخمة والعالية لما يمتلكوه من علاقات وسلطة تتيح لهم الهيمنة على الاسواق العامة للتغطية على انشطتها غير المشروعة.
5. التعقيد والسرية: تعتمد عصابات الجريمة المنظمة مجموعة من الاجراءات المعقدة التي يصعب على الآخرين اكتشافهم، فضلاً عن الكتمان والسرية العالية المعتمدة في ممارسة انشطتها غير المشروعة.
6. الاستمرارية: احد الخصائص المهمة التي تميز الجريمة المنظمة هي الاستمرارية في ارتكاب الجريمة او امتهان الجريمة التي تملكهم الخبرة والاحتراف في الاحتيال على القانون.
7. التحالفات لاستراتيجية: بما ان الجريمة المنظمة ذات طابع دولي عابر للحدود الجغرافية للبلد يمتلك اعضاؤها تحالفات استراتيجية تفرض عليهم التزامات متبادلة فيما بينهم في الحفاظ على اسرار الجريمة، وكذلك لهم اتفاقاتهم مع عصابات دولية في بلدان أخرى تساعدهم في تمرير مشاريعهم غير الشرعية.

صور الجريمة المنظمة

1. **جريمة المخدرات:** تعد جريمة المخدرات من الجرائم الخطرة التي تهدد كيان المجتمع بسبب آثارها الآنية والمستقبلية، ففي مجتمعنا بدات هذه الجريمة تستفحل وتفتك بالكثير من شبابنا وبقية أفراد المجتمع فهذه الفئة تمثل امل المجتمع في تطوره وتحقيق التقدم والبناء فاستهدافها يمثل تعطيل لهذه الطاقات وتوجيهها نحو الانحراف وارتكاب الجريمة الذي سيقضي على مستقبل المجتمع.

ومن الجدير بالذكر هناك العديد من العوامل والاسباب التي تدفع الأفراد إلى تعاطي المخدرات والادمان ومنها الاوضاع الاقتصادية السيئة والتفكك الاسري كالصراعات الزوجية غير المنسجمة بين الوالدين كثيراً ما تساعد على خلق جو من الصراع وعدم الاستقرار في نفوس الأبناء، فالتفكك العائلي أو ما يدعونه بتصدع الأسرة أو البيوت المحطمة التي تكون نتيجة الطلاق أو الفراق والهجر أو موت أحد الأبوين، فضلاً عن ذلك هناك نوع من التفكك يسمى التفكك النفسي الذي يعاني ضمور العواطف الأسرية أو تردي المستوى الخلقي (مثل لعب القمار والعادات الرذيلة) وتعدد الزوجات وكبر حجم العائلة وما يترتب على ذلك من صعوبات مالية تجعل الأسرة غير قادرة على توفير متطلبات معيشتها مما يضطرها إلى دفع الأبناء إلى العمالة المبكرة وهنا تضعف الرقابة عليهم ويكونون قريبين بالاحتكاك بأفراد وجماعات منحرفة تكسبهم سلوكيات منحرفة، وقد توصلت بعض الدراسات في هذا المجال إلى وجود علاقة ارتباطية بين تعاطي المخدرات عند الأبناء وبين بعض العوامل البنائية والوظيفية للأسرة، مثل تعاطي أحد الوالدين أو كليهما للمواد المخدرة، وتصدع الخلافات الهادمة التي تقوض دعائم الأسرة وتفقد الطفل ثقته بالأب كمصدر سلطة وبالأم كمصدر الحنان والعطف وأحيانا يكون الطلاق الحل الأمثل لمثل هذه المنازعات القوية.

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

لا سيما وان تعاطي المخدرات لا يقف عند الادمان بل انه سينتج جرائم جديدة في المجتمع ترتكب كنتيجة لعدم الادراك والوعي والتصرف اللارادي بسبب تعطل عمل العقل وعدم قدرته على ضبط الانفعالات، فاليوم نسمع بابشع الجرائم التي ترتكب في مجتمعنا بسبب تاثير المخدرات.

و في السياق ذاته اعلنت صحيفة الفرات نيوز عن تصريح لرئيس المركز الاستراتيجي لحقوق الإنسان في العراق قائلاً إن المديرية العامة لشؤون المخدرات التابعة لوزارة الداخلية القت القبض على 230 شبكة من ضمنها 27 شبكة دولية لتجارة المخدرات، واضاف ان عدد الذين تم القبض عليهم في تجارة وحيازة المخدرات بلغ 43000 الف تاجر وحائز مخدرات خلال الثلاث سنوات الاخيرة بينهم 150 تاجرا اجنبيا، واوضح ان نسبة التعاطي في المناطق الفقيرة بلغت 17% وان اعلى نسب لاعمار المتعاطين كانت(15-30) سنة وان اكثر المواد تعاطياً في العراق هي الكرستال إذ بلغت (37,3) والكبتاكون بنسبة (34,35%) مشيرا الى ان عام 2022 شهد اتلاف (5) الاف طن من المخدرات والمؤثرات العقلية و(54) مليون حبة مخدرة و (31) الف امبولة و (9) الاف قنينة من المخدرات المختلفة، وهذه الكميات ونوعية المواد ونسبة المتعاطين يمثل مؤشر وناقوس خطر يهدد امن واستقرار المجتمع يسهم في التفسخ الاجتماعي ويهدد المنظومة القيمية للمجتمع العراقي، فضلاً عن كمية الاموال المستنزفة وحجم التجارة التي تدر من هذه الجريمة.

2. **جرائم الفساد:** تعد هذه الجريمة من الجرائم التي تعاني منها مختلف الدول المتقدمة والنامية، لكنها بنسب متفاوته، إذ إنها تنشط في البلدان التي تعاني من الحروب وعدم الاستقرار السياسي، اما في مجتمعنا العراقي فهذه الجريمة تمتلك حضوراً قوياً طاغي على بقية الجرائم الأخرى وبحسب ما تنشره منظمة الشفافية فموقع العراق في تقريرها يعد من الدول الأكثر فساداً، وتعد هذه الجريمة من الجرائم التي تقف عائقاً امام المشاريع التنموية وتنعكس اثارها السلبية على البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة فهي تخلق التخلف الاجتماعي وتشوه المنظومة القيمية للمجتمع، وجريمة الفساد لها صور عديدة منها الرشوة والمحاباة واستغلال المنصب الوظيفي وهدر المال العام وتقديم المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة، ولخطورة هذه الجريمة اقر المشرع العراقي مجموعة من المواد القانونية في قانون العقوبات لمحاربة الفساد وعملت هيئة النزاهة في المادة 5 من قانون انضباط موظفين الدولة على تحديد مظاهر الفساد وانواعه والانحرافات الادارية والوظيفية والتنظيمية التي تصدر من الموظفين اثناء ممارستهم لوظيفتهم واعتبارها جرائم تأديبية وقد بلغت عدد القضايا التي احيلت إلى الهيئة منذ تأسيسها عام 2004 وحتى الان 3000 قضية وصدر حكم في 200 قضية فقط.

3. **جرائم الاتجار بالبشر:** تعد هذه الجريمة من الجرائم المعقدة ذات الطبيعة السرية والخفية لعدم وجود بيانات دقيقة حول العالم لنسب الاتجار، ولتعدد صورها واختلاف ضحاياها فباتت معظم بلدان العالم تعاني من إتساع مثل هذه الجرائم وبتحالفها مع ثنائي الشر من الجرائم كجريمتي المخدرات والأسلحة التي باتت تقودها عصابات ذات طابع دولي وتعد هذه الثلاثية من الجرائم المنظمة التي تؤرقالمجتمعات، فضلاً عن أن جرائم الاتجار بالبشر اختلفت وتنوعت اشكالها كالرقيق الابيض لأغراض الجنس وأخرى لأغراض نزع الاعضاء

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

البشرية، وكذلك التسول وأعمال السخرة وفي الوقت نفسه تعددت أسبابها منها اجتماعية وأخرى اقتصادية وسياسية واختلفت في حدتها بين المجتمعات، إذ تنشط في المجتمعات التي لا تشهد استقراراً سياسياً، وتردي الاوضاع الاقتصادية مع ارتفاع نسب الفساد بمختلف أشكاله مما يشكل ذلك حاضنة وبيئة مهمة لتطور مثل هكذا جرائم، فالتغيرات السياسية التي حدثت في العراق ما بعد 2003 وما تلاها من تردي الوضع الأمني والتهديدات الإرهابية المتكررة وحالات الشحن الطائفي التي اسهمت بشكل أو بأخر إلى أيجاد أرضية خصبة لنمو جرائم الأرهاب والمخدرات وتجارة الأسلحة وكذلك جرائم الاتجار بالبشر على الرغم من أن لهذه الجريمة عمقها التاريخي، إذ إنها تعد من الجرائم المستوطنة في الأرض منذ تجارة العبيد مروراً بمراحل تطورها وتعدد اشكالها إلى يومنا هذا، لكنها بدأت تعود إلى الواجهة الاجتماعية بشكل أكبر وأكثر تأثيراً سيما مع ظهور بعض فرص العمل التي تشرعن لمثل هذه الجرائم للبوسها لباس العمل لكنها في جوهرها هي نوع من أنواع الاتجار بالبشر كعمل "الكوفيات والملاهي الليلية ومراكز المساج"، وكذلك بعض عمليات بيع الاعضاء البشرية تحت غطاء التبرع بالأعضاء البشرية السرية وغيرها.

4. **غسيل الاموال:** ترتكب هذه الجريمة من خلال تغيير هوية الاموال المتحصل عليها بطرائق غير قانونية واظهارها بأنها ناشئة من مصادر قانونية خلافاً لحقيقة مصدرها الجرمي، فهي عملية استحصال اموال بطرائق غير مشروعة يعمل اصحابها على اخفائها واعادة توصيفها وتوظيفها في مجالات أخرى مشروعة، ولانفتاح الاسواق العراقية على الاستثمار الدولي والسماح بحركة رؤوس الاموال والاستثمار في القطاعات المصرفية وسوق الاوراق المالية أسهم ذلك في جعل العراق منفتحا امام عصابات الجريمة المنظمة لتنفيذ عمليات غسيل الاموال داخل العراق وخارجه.

ووفقاً لاحصائيات صندوق النقد الدولي فان حجم عمليات غسيل الاموال عالمياً يتراوح ما بين 590 مليار الى 1,5 تريليون دولار سنويا اي ما يعادل 2-5% من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي العالمي.

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

المصادر

1. احصائية عن تجارة ونسب تعاطي المخدرات في العراق والمعتقلين بها :https://alforatnews.iq › news 2024/09/05 10:16:50
2. ايوب، مها محمد، التشريعات القانونية العراقية المتعلقة بمحاربة الفساد في العراق، بحث مقدم الى جامعة النهرين، كلية الحقوق، 2011.
3. حجازي، عبد الفتاح بيومي، جريمة غسيل الاموال بين الوسائط الالكترونية ونصوص التشريع، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2006.
4. حميد، هدى شاكر، تعاطي الحبوب المخدرة العوامل والاثار (دراسة ميدانية في مدينة الديوانية)، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد 36 الاصدار1،)بحوث علم الاجتماع(2020
5. عجيل، طارق كاظم، جريمة غسيل الاموال دراسة في ما هيتها والعقوبات المقررة لها، مجلة النزاهة والشفافية.
6. نابولويوني، لوريتا، الاقتصاد العالمي الخفي(رأسمالية جديدة)، ترجمة لبنى حامد عامر، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط1، 2010.

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة